العنوان:	إستراتيجية إدارة التنوع الإنثي في السودان
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	مكاوي، بهاء الدين
المجلد/العدد:	مج31, ع362
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	أبريل
الصفحات:	95 - 105
رقم MD:	724681
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الثقافة السودانية، القبائل السودانية، السودان، التنوع الإنثي، إفريقيا
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/724681

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

للإستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب إسلوب الإستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

مكاوي، بهاء الدين. (2009). إستراتيجية إدارة التنوع الإنثي في السودان.المستقبل العربى، مج31, ع362، 95 - 105. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/724681

إسلوب MLA

مكاوي، بهاء الدين. "إستراتيجية إدارة التنوع الإنثي في السودان."المستقبل العربىمج31, ع362 (2009): 95 - 105. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/724681

© 2024 المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو المنظومة.

استراتيجيات إدارة التنوّع الإثني في السودان(*)

بهاء الدين مكاوي(**)

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، جامعة النيلين ـ السودان.

تمهيد

من الآراء الشائعة وسط العلماء والمفكرين ورجال السياسة أن الإثنية «قابلة لأن تكون قوة إنسانية محررة وخلاقة، أو تكون مدمرة وعشوائية مكبلة للإنسان»، ذلك أن الإثنية ليست مشكلة بحد ذاتها، بل هي انتماء طبيعي وفطري ومعترف به من قِبل الأديان السماوية التي وضعتها في إطارها الصحيح لتكون محررة وبناءة، إلا أن المشكلة تبرز إلى السطح حينما يساء استخدام المشاعر الإثنية، وحينها تتحول إلى سلاح مدمر وخطير يهدد الاستقرار السياسي وربما يعصف بمؤسسة الدولة نفسها، كما حدث في الصومال مثلاً خلال التسعينيات.

إن التنوع الإثني حيثما وجد يحتاج إلى استراتيجية للتعامل معه، وتهدف هذه الاستراتيجية ـ وما يتبعها من سياسات ـ إلى توجيه التنوع الإثني بما يحقق البناء الوطني والإثراء الثقافي، ويتفادى في الوقت نفسه الآثار السالبة التي يمكن أن تنتج جراء إساءة استخدام الإثنية وتسييسها.

تهدف هذه الورقة إلى التعريف بالأوضاع الإثنية (العرقية ـ الثقافية) في السودان، كما ترمي إلى الكشف عن ملامح الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعتها الحكومات المختلفة في السودان تجاه التنوع الإثني وإدارته، وتسعى إلى تقييم هذه السياسات وإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية فيها بهدف تعزيز الإيجابيات وتفادي السلبيات مستقبلاً، ومن أهداف الدراسة كذلك تقديم بعض المقترحات والآراء بشأن التعامل مع التنوع الإثني في السودان بما يحول دون تفجير الصراعات العرقية والثقافية فيه.

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى: المؤتمر السنوي الأول الذي نظمته الجمعية السودانية للعلوم السياسية تحت عنوان: «مستقبل السودان في ظل الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية الراهنة»، قاعة الصداقة، الخرطوم ٢٦-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(**) البريد الإلكتروني: hhag2@yahoo.com.

وبناءً على ما تقدم، فإن الورقة تقوم على المحاور الثلاثة التالية:

أولاً: مظاهر التنوّع في السودان

إن التطور التاريخي للسودان، والهجرات المتتالية على أراضيه من كل الجهات أديا إلى تغيير الخريطة الديمغرافية فيه إلى حد كبير، وغدا السودان من أكثر البلدان الأفريقية تنوعاً حتى أطلق عليه اسم «أفريقيا المصغرة»، نظراً إلى ما فيه من تنوع عرقي وثقافي. وسنقوم هنا بإبراز بعض جوانب التعدد في السودان.

١ ـ التعددية العرقية

تقول الدراسات العلمية إن السودان يشتمل على ٥٦ جماعة عرقية رئيسية، تنقسم بدورها إلى ٥٩٧ جماعة فرعية[١]. ولا شك في أن هذا العدد الكبير من الجماعات يعكس تنوعاً عرقياً كثيفاً وتكثر التساؤلات حول الشكل الذي اتخذته العلاقة بين هذه الجماعات المختلفة التي تشكل السودان.

في الوقت ذاته، تُعد مناقشة موضوع التعددية العرقية والثقافية من المسائل المهمة للغاية؛ إذ على أساسها تحدد هوية السودان، ذلك أن «التنوع الثقافي والبيئي يكون هو محور النقاش عندما يحاول الكاتب أن يحدد هوية السودان كقطر، وهوية السودانيين كأعضاء في قارة تتجاذبها تيارات مختلفة»[٢].

لقد أصبحت مشكلة الهوية من أكثر المعضلات إثارة للجدل والحوار بين المفكرين السودانيين. وانقسم المفكرون السودانيون بين دعاة «عروبة السودان» ودعاة «أفريقية السودان».

لقد انعكس أثر ذلك الخلاف على رؤية الفريقين للسياسة الخارجية السودانية، فبينما يقول دعاة العروبة بضرورة اتجاه السودان بعلاقاته الخارجية ناحية الوطن العربي لكونه جزءاً منه يتأثر به ويؤثر فيه، يرى دعاة الأفريقية ضرورة تمتين علاقات السودان مع جيرانه الأفارقة.

وبرغم الجدل الذي احتدم زماناً طويلاً حول هذه النقطة، يمكن القول إن ليس هنالك ما يستدعي الصراع حول هذا الموضوع، فليس هنالك تناقض بين العروبة والأفريقية، فالسودان عربي أفريقي، عربي من الناحية اللغوية والثقافية، وهو ـ في الوقت عينه ـ أفريقي من الناحية الجغرافية، فالعروبة «ليست صفة عنصرية بل رابطة ثقافية، ولو كانت العروبة غير ذلك لخرج من نطاقها معظم العرب المحدثين في آسيا وأفريقيا معاً بما في ذلك سكان السودان الشمالي

---

(١) إبراهيم أحمد نصر الدين، «الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٦٣ (أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ٤٠.

(٢) عبد الغفار محمد أحمد، **السودان بين العروبة والأفريقية**، ط ٢ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٥)، ص ٧.

جميعاً، وكما أن العروبة رابطة ثقافية حضارية لا عنصرية، فإن الأفريقية رابطة جغرافية سياسية لا عنصرية تجمع بين سكان القارة الأفريقية على اختلاف أجناسهم»[٣].

إن فارق العروبة والأفريقية في السودان جعل جماعة من المثقفين والشعراء السودانيين في ستينيات القرن الماضي يتحدثون عن ضرورة المواءمة بين الاتجاهين، فجاءت «مدرسة الغابة والصحراء»، حيث ترمز الغابة إلى أفريقيا، وترمز الصحراء إلى الوطن العربي، كما ظهر بعض الحديث عن «الأفرو عروبية»، وذلك لإزالة التناقض بين العروبة والأفريقية.

لقد تضرّر السودان كغيره من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون في مؤتمر برلين وأدت إلى تقسيم بعض جماعاته بين أكثر من دولة.

إن الحديث عن الثنائية القائمة على أساس العروبة/الزنوجة هو حديث يفتقر إلى الدقة، وقد سبقت الإشارة إلى وجود ٥٦ جماعة عرقية تنقسم إلى ما يقارب ٦٠٠ جماعة فرعية.

كذلك تبنى البعض آراء تقوم على تبسيط مخل للأمور، حيث تحدثوا عن الشمال العربي في مقابله الجنوب غير العربي، لكن الملاحظ هو أنه «إذا كان بالإمكان تحديد هوية بعض المجموعات الفرعية استناداً إلى مناطق إقامتها واستقرارها مثل البجا والنوبة فإن الجماعات الأخرى تتداخل وتتفرق في العديد من المناطق مثل العرب والدارفوريين»[٤].

لقد أكدت دراسات أعدها بعض علماء الإجتماع أن خمسة من الأجناس الموزعة، وهي البوشمان والقوقاز والزنوج والأقزام والمنغول، قد عاشت في أفريقيا، وأن أربعة من هذه الأجناس على الأقل سكنت السودان في مرحلة من المراحل[٥].

لقد تضرر السودان كغيره من الدول الأفريقية من الحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون في مؤتمر برلين (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م)، فبالإضافة إلى هذا الكم الهائل من القبائل والجماعات الموجودة داخله، فإن هذه الحدود قسمت بعض جماعاته بين أكثر من دولة، فعلى سبيل المثال: فصلت الحدود السودانية الشرقية قبائل البجا بين السودان وإريتريا، وانقسم الفور والنوباويون والزغاوة بين السودان والتشاد وغرب أفريقيا. كما أن للقبائل السودانية في الجنوب صلات وروابط عرقية مع قبائل أخرى تعيش في الدول المجاورة للسودان مثل الاتشولي والمادي، الذين يعيشون بين السودان وأوغندا، والزاندي بين السودان والكونغو، والأنواك بين السودان وإثيوبيا... الخ.

---

(٣) مدثر عبد الرحيم، **مشكلة جنوب السودان: طبيعتها وتطورها وأثر السياسة البريطانية في تكوينها** (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٧٠)، ص ١٥.

(٤) نصر الدين، «الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،» ص ٤٠.

(٥) محجوب الباشا، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان**، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٨ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٩)، ص ٣٣.

٢ ـ التعددية الدينية

يعدّ الدين من أهم مقومات بناء الأمة باعتباره عامل توحيد لمعتنقيه، وليس أدل على ذلك من بقاء الأمة الإسلامية على الرغم من زوال دولة الإسلام، وبقاء القومية اليهودية آلاف السنين على الرغم من الظروف التي مر بها اليهود، على أن ذلك لا ينفي دور الاختلافات الدينية في تهديد الوحدة الوطنية في حالة إساءة استخدام الاختلافات الدينية. لقد قاد الصراع بين الوثنية والمسيحية إلى انهيار الإمبراطورية الرومانية، بل إن اختلاف المذهب الديني كان هو السبب في تقسيم الإمبراطورية الرومانية الغربية نفسها (على أساس المذاهب الدينية في إطار المسيحية) حيث تقسمت إلى أمم كاثوليكية وأخرى بروتستانتية[٦].

ولحساسية الدين، لجأت بعض الدول إلى استغلاله في تدمير دول أخرى من خلال إثارة الصراعات بين الجماعات الدينية فيها. لكن الدين في السودان لم يكن مصدراً من مصادر الصراع في كل مراحل التاريخ السوداني. إلا أن الاستعمار البريطاني، وفي إطار سياسة فرّق تسد (Divide and Rule)، عمل على إثارة الصراعات الدينية، وراح منذ بدايته يحاول خلق واقع ديني جديد من خلال رعايته جمعيات التبشير المسيحية، وفتح الباب أمامها للعمل في جنوب البلاد لتقوم اختلافات دينية بين جنوب السودان وشماله الذي يعتنق الدين الإسلامي.

لقد تسرب الإسلام إلى السودان تدريجياً مع رحلات الحج والتجارة، كما أن استقرار العرب في السودان الشمالي وتزاوجهم مع السكان المحليين كان له أكبر الأثر في انتشار الإسلام، وتعايش الإسلام مع المسيحية جنباً إلى جنب عدة قرون دون أن تحدث بينهما صراعات. لكن الاستعمار البريطاني عمل على استغلال الدين لتمزيق الوحدة الوطنية في السودان، فجمعيات التبشير المسيحي في السودان كانت تعمل ـ بالإضافة إلى نشر المسيحية ـ للتحريض على الدين الإسلامي وتصويره على أنه دين شرير وعنصري؛ فقد «وجهت الإرساليات مناهج التعليم إلى منحى يشيع كراهية الإسلام والمسلمين، فالكتب المدرسية حوت سباً للإسلام، واتهاماً للنبي محمد (ﷺ) بالكذب وقطع الطرق وسفك الدماء، وأن الإسلام دين احتقار واضطهاد لغير العرب والمسلمين، ولم تكن أمثال تلك الكتب وقفاً على المدارس، بل إن المكتبات العامة في جوبا كانت تزخر بالكتب المناهضة للإسلام»[٧].

لقد أصبح الدين ـ بسبب السياسات الاستعمارية والكنسية ـ أحد أسباب الصراع في السودان، وأدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الإسلامية ـ دين الغالبية ـ إلى معارضة الأقليات غير المسلمة في جنوب السودان، لأن الجنوب ـ وبسبب السياسة البريطانية ـ أصبح «مكوناً من أغلبية تدين بأديان قبلية وفئة مسلمة، وصفوة جنوبية مثقفة ترى في أفريقيتها

---

(٦) لتفصيل ذلك، انظر: عون الشريف قاسم، «الدين والوحدة الوطنية،» في: العجب أحمد الطريفي، محرر، **دراسات في الوحدة الوطنية في السودان** (الخرطوم: جامعة الخرطوم، مركز دراسات الحكم الإقليمي، ١٩٨٨)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٧) عبد اللطيف البوني، **البعد الديني لقضية جنوب السودان، ١٩٠٠ ـ ١٩٨٩**، سلسلة دراسات استراتيجية (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٣١.

وثقافتها الإنكليزية عاصماً لها من الاستعراب، وفي مسيحيتها عاصماً من الإسلام، وفيهما معاً هوية مميزة».

وهكذا قامت مرة أخرى ثنائية دينية متوهمة تقول بالشمال المسلم والجنوب المسيحي على الرغم من وجود جماعات غير مسلمة في شمال السودان ووجود مسلمين في جنوب السودان. بل هنالك من يقول إن عدد المسلمين في جنوب السودان أكثر من المسيحيين؛ إذ إن نسبة المسلمين تبلغ ١٨ بالمئة من سكان الجنوب، ونسبة المسيحيين تبلغ ١٧ بالمئة، وإن نسبة الوثنيين ٦٥ بالمئة من سكان الجنوب.

وعلى كل، فإن المشكلة الرئيسية التي تواجه السودان في هذا الإطار هي كيف يمكن تفادي أي صراعات دينية في السودان، وكيف يمكن الحفاظ على وحدة البلاد في إطار هذا التنوع الديني. إن هذا يقتضي ـ بشكل عام ـ تمكين الجماعات الدينية المختلفة من ممارسة شعائرها الدينية في حرية تامة، ولعل هذه هي السياسة التي تتفق وروح الإسلام: ﴿**لا إكراه في الدين**﴾[٨].

٣ ـ التعددية اللغوية

يتميز السودان في هذا الجانب بميزتين مهمتين هما: كثرة اللغات واللهجات وتعددها من ناحية، والتداخل اللغوي[٩] من ناحية أخرى. إن ما يؤكد التعددية المميزة للسودان هو ما أورده جوزيف غودنبرغ من أن هنالك أربع مجموعات لغوية في أفريقيا هي: اللغات الكونغو ـ كردفانية، واللغات النيلية ـ الصحراوية، واللغات السامية أو الأفروآسيوية، واللغات البانتوية، وأن لغات السودان تشمل جميع هذه المجموعات اللغوية، وأن بعض أبناء الشمال (حيث أغلبية اللغة العربية) يتحدثون بلهجاتهم المحلية مثل النوبة والبجا، بينما نجد في جنوب السودان (حيث الأغلبية غير عربية) من يتحدثون العربية، بل تعتبر اللغة العربية الدارجة أو ما يعرف باسم «عربي جوبا» هي اللغة المشتركة بين القبائل الجنوبية التي تتباين لهجاتها وتختلف.

«إن عربي جوبا هي اللغة الأولى في جنوب السودان من حيث عدد المتحدثين بها، ومن حيث تعدد مجالات استخدامها ووظائفها، إذ أصبحت اللغة المشتركة الرئيسية للتخاطب بين المجموعات الجنوبية واللغة الأكثر سرياناً كلغة أولى لأعداد متزايدة من الأطفال في مدن جنوب السودان. كذلك هي لغة التخاطب السياسي السائدة والأوفر حظاً للاستجابة والقبول لدى الجمهور المتباين اللغات الذي يقدم الندوات السياسية»[١٠].

إن انتشار هذه اللغة الإسلامية في الجنوب يرجع إلى وجود التجار والجنود الشماليين في

---

(٨) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(٩) يقصد بالتداخل اللغوي «تأثير اللغة الأمة في اللغة الأجنبية حيثما يتحدث بها المتكلم أي بالأخيرة، ويتولد التداخل اللغوي حيثما يعيش شعبان أو أكثر في رقعة واحدة، لكل منها لغة، فإن كل منها سيؤثر في لغة الآخر، فتتغلب لغة على الأخريات فتؤثر في غيره وهو ما يقصد به بالتداخل اللغوي». انظر: جابر محمد جابر، **التنوع الثقافي والتداخل اللغوي** (أم درمان: دار جامعة القرآن الكريم للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٠١.

(١٠) عشاري أحمد محمود، «جدلية الوحدة والتشتت في قضايا اللغة والوحدة الوطنية في السودان،» في: الطريفي، محرر، **دراسات في الوحدة الوطنية في السودان**، ص ١٥٤.

منطقة الجنوب في فترات مختلفة (قبل إصدار قانون المناطق المقفولة وبعد استغلال السودان). وهذا يعني أنه لولا قانون المناطق المقفولة والسياسات الاستعمارية الرامية إلى إبعاد المؤثرات العربية عن الجنوب، لما وجدت مشكلة لغوية بين شمال البلاد وجنوبها، ويرجع ذلك إلى المدارس التي أنشئت بعد الاستقلال في الجنوب، والتي اعتمدت اللغة العربية لغة للتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار هذه اللغة يعكس سهولتها وسلامتها مقارنة بلهجات الجنوب التي تميزت بالتعقيد إلى درجة جعلت الجنوبيين يفضلون استخدام اللغة العربية أكثر من اللهجات المحلية في تعاملهم بعضهم مع بعض.

هذه الحقائق جعلت البعض يذهب إلى أن «السودان كله يمكن اعتباره منطقة تداخل لغوي لما فيه من التنوع والتعدد اللساني»[١١].

وقد تمكنت اللغة العربية من الانسياب تلقائياً إلى كل بقاع السودان حتى غدت اللغة المشتركة لكل أهله. ومع أن العروبة هي رابطة لغوية وثقافية، فإن هنالك من يقسم السودان إلى عربي وغير عربي، وهو ما يثير الكثير من الصراعات بين جماعاته المختلفة.

٤ ـ التعددية الاقتصادية

لن يكتمل الحديث عن السودان دون التطرق إلى مظاهر التعددية الاقتصادية في السودان؛ فالسودان يعاني تركيز المشاريع التنموية في أواسط البلاد، بينما تعاني أطراف السودان المختلفة غياب المشاريع التنموية. وقد لعب الاستعمار البريطاني دوراً كبيراً في هذا الجانب، كما ساهم الوطنيون ـ بدرجات متفاوتة ـ في تعقيد المشكلة. ففي إطار سعيه إلى الاستفادة من خيرات البلاد، عمد الاستعمار البريطاني إلى الاستثمار في مجال زراعة القطن، ووقع اختياره على منطقة الجزيرة حيث الأراضي الخصبة الواسعة التي تغطي سهولها حوالى خمسة ملايين فدان، بالإضافة إلى وفرة المياه اللازمة للري من النيلين: الأزرق والأبيض.

إن قيام مشروع الجزيرة في وسط البلاد، وما تبع ذلك من خدمات تعليمية وصحية، جعلا هذه المنطقة أكثر تطوراً من المناطق الأخرى في السودان. وهكذا، كان لاستثمار الحكومة في زراعة القطن أثر واضح في التنمية التي انحصرت في وسط البلاد.

إن التنمية غير المتوازنة سمة تميز كل أطراف السودان، حيث تعاني هذه الأطراف ـ بلا استثناء ـ قلة المشاريع التنموية. وقد عبرت الحركات الإقليمية من قبل عن مظالمها الاقتصادية، مثل حركة سوني في غرب البلاد، ومؤتمر البجا في الشرق، كما عبر أهل المناطق الشمالية باستمرار عن إهمال الحكومات المتعاقبة على حكم السودان لمناطقهم.

وخلال عهد الإنقاذ، برزت عدة حركات جهوية وإقليمية رفعت شعارات إزالة التهميش الذي تعانيه أقاليمها، وتبلورت هذه الشعارات في برامج الحركة الشعبية، وجبهة الشرق،

---

(١١) جابر محمد جابر، **مفهوم التداخل اللغوي من منظور وحدوي**، سلسلة أوراق استراتيجية؛ ٢ (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٦٥.

والحركات المسلحة في دارفور (حركة العدل والمساواة، حركة تحرير السودان... الخ).

إن خطورة التنمية غير المتوازنة على الوحدة الوطنية تكمن في أن المجتمعات التي تشعر بالإهمال في الجوانب التنموية، يقل ولاؤها للدولة وللحكومة القائمة التي ترى فيها الجماعة سبباً لتخلفها وتردي أوضاعها الاقتصادية. وفي السودان، حيث تتداخل هذه الجوانب الاقتصادية مع الأوضاع العرقية، يكتسب التخطيط التنموي بعداً سياسياً واجتماعياً خطيراً؛ إذ من شأنه تهديد الوحدة الوطنية بالتمزق.

تضافر العامل العرقي مع العامل الديني والثقافي لتغذية الانقسام في السودان، ولعبت التدخلات الخارجية دوراً كبيراً في إشعال فتيل الحرب في جنوب السودان.

لقد استمرت الحكومات في مرحلة ما بعد الاستقلال في تركيز المشاريع التنموية في منطقة الوسط، وبرز في الواقع اختلاف في وجهات النظر حول أيهما أفضل: توزيع المشاريع التنموية على كل أنحاء الدولة حيث تتساوى كل أطرافها في هذه المشاريع؟ أم تركيز المشاريع التنموية في المناطق التي تتوافر فيها فرص نمو أكبر، ثم يوزع عائد هذه المشاريع على المناطق كلها؟

وفي السودان، لم توزع المشاريع على أساس الطريقة الأولى، حيث يتم تقسيمها على أساس جغرافي، ولا على الطريقة الثانية التي تقول بتركيز مشاريع التنمية في مناطق تتوافر فيها البنى الأساسية، ثم توزيع عائد هذه المشاريع على المناطق الأخرى، إذ تشكو الأطراف من تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الخدمات فيها.

إن على الدولة أن تسعى إلى ردم الفجوة بين الوسط والأطراف من خلال إعطاء أولوية لمشاريع التنمية في أطراف البلاد المختلفة، وأن تخطط لذلك في صميم الخطط القومية، وأن تقدم الحكومة المركزية الدعم والتسهيلات للولايات الفقيرة، خاصة والسودان يعاني ـ أصلاً ـ الانقسامات العرقية والقبلية التي ستكون التنمية غير المتوازنة حافزاً لها بما ينعكس سلباً على استقرار البلاد.

ثانياً: نماذج للصراعات الإثنية في السودان

فيما كان السودان يخطو نحو الاستقلال، اندلعت الحرب في جنوبه، وكان ذلك في آب/أغسطس ١٩٥٥، ونتيجة ظروف وملابسات قادت إلى تمرد كتيبة توريت في ذلك العام. وكان وراء ذلك مخططات استعمارية كبيرة، وسياسات واستراتيجيات لفصل جنوب البلاد عن شمالها، ثم تم التراجع في اللحظات الأخيرة عن هذا الخيار. وغرضنا هنا هو التركيز على الآثار التي خلفتها الحرب في جنوب البلاد.

لقد اندلعت الحرب عام ١٩٥٥ وتوقفت في عام ١٩٧٢، عقب توقيع اتفاقية أديس أبابا بين حكومة النميري والمتمردين الجنوبيين. ثم استؤنف القتال في نيسان/أبريل١٩٨٣ واستمر حتى مطلع عام ٢٠٠٥.

يتميز السودان كله بالتنوع، كما سبقت الإشارة، إلا أن الجنوب يعد الأكثر وضوحاً فيما

يتعلق بالاختلافات العرقية والثقافية عن بقية مناطق السودان. وعلى الرغم من الشكاوى المستمرة لأطراف السودان المختلفة، فإن الأمر لم يتبلور في شكل حركة مسلحة في أي من مناطق السودان في ذلك الوقت إلا الجنوب.

لقد تضافر العامل العرقي مع العامل الديني والثقافي لتغذية الانقسام بين طرفي البلاد، ولعبت التنظيمات الكنسية والدول الغربية دوراً كبيراً في إشعال فتيل الحرب في جنوب السودان، فقُتل عشرات الآلاف من أبناء الوطن، وشُرد أهالي الجنوب إما لجوءاً إلى الدول المجاورة وإما نزوحاً ناحية الشمال. كما أدت الحرب إلى تدمير البنى الأساسية للجنوب، وأوقفت عجلة التنمية في كل أنحاء البلاد، وهددت الأمن والاستقرار بصورة واضحة، وقادت إلى استقطاب واسع بين الحكومة والمتمردين الجنوبيين. لقد شلت الحرب الحياة الاقتصادية وقادت إلى انخفاض حجم الناتج القومي، وزيادة نسب التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وتدهور مستوى الخدمات والمرافق.

ورغم التوصل إلى اتفاقية سلام مع أهل الجنوب، فإن حاجز عدم الثقة الذي خلفته الحرب والدعاية الإعلامية ما يزال يلقي بآثاره السلبية على طرفي الاتفاق (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية). ورغم الأموال الطائلة التي سُلمت إلى حكومة الجنوب بموجب اتفاقية نيفاشا، فما يزال الجنوب متخلفاً، وما تزال آثار الحرب بادية عليه، ولم يشهد حتى الآن تنمية تعيده إلى ما كان عليه، مما يجعل من الضروري البحث في الآثار المدمرة للحروب في أقاليم السودان، ومراجعة الرأي القائل باستخدام الحرب من أجل المطالبة بتنمية الأقاليم.

أما في دارفور، فقد أدى الصراع الذي اندلع هناك بقسوة منذ العام ٢٠٠٣ إلى تشريد الملايين من ديارهم، ولجوئهم إلى التشاد أو معسكرات النازحين. لقد دمرت الحرب البنية التحتية تماماً، وأوقفت عجلة التنمية، وقادت إلى تدخلات أجنبية واسعة تمثلت في قوات الاتحاد الأفريقي، ثم قوات الهجين، ووصل التدخل الأجنبي في شؤون البلاد حداً جعل المدعي العام لمحكمة الجنايات الدولية يصدر مذكرة لقضاة المحكمة مطالباً بإلقاء القبض على رئيس الجمهورية، متهماً إياه بالضلوع في مأساة دارفور، ضارباً بالأعراف السياسية والقانونية عرض الحائط.

لقد وصفت بعض المنظمات أزمة دارفور بأنها «أسوأ أزمة إنسانية يشهدها العالم». وأضحت قضية دارفور تتصدر الأخبار العالمية، واتخذت المنظمة الدولية بشأنها عدداً من القرارات، وباتت دارفور أكبر المشكلات السودانية على الإطلاق، لأنها أصبحت تهدد الوجود السوداني نفسه. وقادت الصراعات الإثنية إلى انقسام المتمردين أنفسهم، حيث يوجد في دارفور الآن أكثر من ثلاثين فصيلاً مسلحاً يتحدث باسم دارفور وأهلها.

وبصورة عامة يمكن القول إن مشكلة دارفور تعدّ الآن أكبر التحديات التي تواجه السودان، وأكثرها تأثيراً في أمنه واستقراره وسيادته بسبب التدخلات الأجنبية الخطيرة التي اتخذت مشكلة دارفور ذريعة للتدخل في السودان خدمة لمصالح وأهداف لا علاقة لها بدارفور وأهلها. كذلك شهد شرق السودان فترة من عدم الاستقرار إلى أن تم توقيع اتفاقية سلام الشرق بين الحكومة وقيادة جبهة الشرق.

في الإجمال، يمكن القول إن الصراعات ضد المركز هي السمة الرئيسية التي تميز

السياسة السودانية اليوم، مما يتطلب وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع ظاهرة التنوع العرقي والثقافي تحفظ وحدة البلاد، وتمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن خصوصياتها العرقية والثقافية والدينية دون حجر من سلطة سياسية أو جماعات عرقية أو ثقافية أخرى.

ثالثاً: استراتيجيات إدارة التنوع الإثني في السودان

ظل السودان لفترة طويلة ـ وما يزال ـ يعاني الصراعات العرقية والثقافية، التي حالت دون استقراره. وفشلت الحكومات المتتالية في وضع حد لحرب الجنوب (قبل ظهور مشكلة دارفور وشرق السودان)، فانصرف جل همها إلى مواجهة التدهور الأمني الناجم عن الحرب، وأهملت ـ إلى حد كبير ـ الجوانب التنموية، مما انعكس سلباً على حياة المواطن في كل أنحاء القطر. لكن الجدير بالذكر هو أن الجهود المبذولة لحل المشكلة لم تتوقف، وطرق القادة السياسيون كل الأبواب بحثاً عن السلام وحقناً لدماء أبناء الشعب السوداني، بيد أن مصير أغلب هذه الجهود كان الفشل التام، واستمر الشعب يعاني ويلات الحرب وخسائرها المادية والنفسية.

وكما جاء في المقدمة، يعتقد الباحث أن المشكلة لم تكن في التنوع بحد ذاته لأنه ظاهرة عامة توجد في كل أنحاء العالم تقريباً، لكن المشكلة تكمن في الأساليب الخاطئة التي اتبعها القادة السياسيون في السودان في التعامل مع التنوع الإثني. وبشكل عام يمكن القول إن القيادات السياسية في السودان اتبعت استراتيجيتين في التعامل مع قضايا التنوع العرقي والثقافي هما: استراتيجية الاستيعاب، واستراتيجية الاندماج الوظيفي.

١ ـ استراتيجية الاستيعاب

اتجهت غالبية الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار، في إطار سعيها لحل مشكلة التكامل القومي، إلى أسلوب السعي إلى فرض الاندماج الطائفي. ويقوم هذا الأسلوب على السعي إلى استيعاب الجماعات الإثنية المختلفة داخل حدود الدولة في إطار ثقافة الجماعة الحاكمة: ثقافياً ودينياً.. الخ بكافة الوسائل المتاحة.

إن الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تحقيق التكامل القومي وخلق مجتمع أحادي تذوب فيه الجماعات العرقية في إطار الجماعة الوطنية، وينتفي فيه تعارض الولاءات، حيث يعلو الولاء للوطن على الولاء للقبيلة أو العشيرة أو الجماعة الدينية.

لقد ارتبطت سياسة الاستيعاب في التاريخ الأفريقي بنظام الحزب الواحد الاستيعابي، ونظام الدولة المركزية الموحدة. فالقيادات الأفريقية كانت ترى أن المجتمع الأفريقي يختلف عن المجتمعات الأوروبية، حيث يتميز المجتمع الأفريقي بالتشرذم وسيادة الروح القبلية والقيم العشائرية، وأن إتاحة الفرصة للتعددية الحزبية يفتح الباب واسعاً أمام تقسيم المجتمع وتهديد الوحدة الوطنية[١٢].

---

(١٢) أمباي لو، **إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا)** (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٨)، ص ١١٨.

لقد جرب السودان سياسة الاستيعاب منذ استقلاله عام ١٩٥٦ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ التي اعترفت بالاختلافات بين الجنوب والشمال، وأتاحت للجنوب الفرصة لتطوير ثقافاته المختلفة عن ثقافة الشمال.

وكشأن كل الدول الأفريقية، ارتبطت سياسة الاستيعاب في السودان بنظام الدولة الموحدة. فعلى الرغم من أن السودان عرف نوعاً من اللامركزية منذ عهد السلطنة الزرقاء، مروراً بالحكم التركي المصري والحكم المهدوي وفترة الاستعمار الإنكليزي ـ المصري، إلا أن المركزية أضحت السمة المميزة لنظام الحكم في السودان بعد الاستقلال، وإن يكن هنالك ما يعرف باللامركزية الإدارية.

يتميز السودان بتنوّع عرقي وثقافي كثيف، إذا أحسن استخدامه يتحول إلى مصدر للقوة، وإذا أسيء استخدامه يغدو سلاحاً للهدم والتدمير.

ورغم الفشل الواضح لسياسة الاستيعاب التي مورست في السودان، كما فشلت من قبل في الدول الأفريقية الأخرى، فقد استمرت الحكومات الوطنية الأولى في هذه السياسة، الأمر الذي أدى إلى توسيع دائرة الخلاف، وقاد إلى أزمة ثقة بين الشمال والجنوب. كما أدت سياسة الاستيعاب إلى تهديد الاستقرار السياسي في كل أنحاء الدولة.

لقد كانت هذه الرؤية أكثر وضوحاً خلال فترة الفريق إبراهيم عبود، فطبقاً لمفهوم الحكومة العسكرية الأولى، تمثل الواجب الأول للحكومات الوطنية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسريع التكامل الوطني، وإزالة الفوارق بين أجزاء القطر بهدف تحقيق وحدة وطنية شاملة[١٣]. لكن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية لتعزيز الوحدة الوطنية، مثل توحيد مناهج التعليم، وتشجيع اللغة العربية في الجنوب، وطرد المبشرين المسيحيين، وإقامة المعاهد الإسلامية.. الخ، قادت إلى مواجهات عنيفة بين الشمال والجنوب، ولعبت المنظمات الكنسية دوراً كبيراً في تأجيج المشاعر. لقد قادت سياسة الاستيعاب إلى عكس ما يريد النظام، فبدلاً من أن تؤدي إلى تدعيم الوحدة الوطنية، قادت إلى حرب أهلية طاحنة.

لقد أدركت الأحزاب السياسية بعد سقوط نظام عبود بشكل قاطع فشل سياسة الاستيعاب، فاستبعدتها كوسيلة لحل النزاع القائم في السودان، وراحت تبحث عن «اندماج وظيفي» يتم بموجبه توحيد الطرفين، مع تأكيد ضمان حقوق القوميات المختلفة في داخله. ولما جاء نظام النميري في أواخر الستينيات، بنى سياسته صوب الجنوب على هدي هذه الأفكار التي تبلورت في مؤتمر المائدة المستديرة.

٢ ـ الاندماج الوظيفي

يقصد بالاندماج الوظيفي وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى ثقافة

---

(١٣) المصدر نفسه.

أو هوية مشتركة، ولكنها تستند إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس. ويكون أعضاء الجماعة مستعدين لقبول المؤسسات القائمة ما دامت تؤدي وظائفها بفاعلية. كما أن نظرتهم إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين تستند إلى قدرتهم على تأدية هذه الوظائف(١٤).

وفي هذا النموذج، تتعدد الخيارات التي تبدأ من قبول الجماعات الخاضعة العيش في إطار دولة موحدة استناداً إلى بعض الأسس الوظيفية والمؤسسية، مروراً بقبولها العيش في إطار دولة موحدة مع منحها الحكم الذاتي الإقليمي، وانتهاءً بالحل الفدرالي والكونفدرالي.

لقد تراوحت الخيارات السودانية ـ بعد فشل سياسة الاستيعاب ـ بين خياري الحكم الذاتي الإقليمي، والنظام الفدرالي، لتمكين الجماعات المختلفة عرقياً وثقافياً من التعبير عن ثقافتها وهويتها في إطار الدولة السودانية.

بدأ تطبيق نموذج الاندماج الوظيفي في السودان مع النظام المايوي من خلال نظام الحكم الذاتي الإقليمي الذي نشأ على أساس اتفاقية أديس أبابا لعام ١٩٧٢ بين النظام الحاكم وحركة تحرير جنوب السودان، بينما اعتمد النظام الفدرالي، الذي ظل مطلباً جنوبياً منذ الاستقلال عام ١٩٥٦، بناء على توصيات مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، الذي انعقد في الفترة ٩ أيلول/سبتمبر ـ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، بدعوة من مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني. كما وقعت الحكومة اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية على أساس إعطاء وضع خاص للجنوب فيما عرف باسم «دولة واحدة بنظامين».

خاتمة

نخلص مما سبق إلى أن السودان يتميز بتنوع عرقي وثقافي كثيف، وكان من الممكن اعتماد هذا التنوع مصدراً للإثراء الثقافي وعاملاً من عوامل قوة الدولة، لأن التنوع ـ بشكل عام ـ سلاح ذو حدين، إذا أُحسن استخدامه يتحول إلى مصدر للقوة، وإذا أسيء استخدامه يغدو سلاحاً للهدم والتدمير. وكل ذلك يتوقف على الكيفية التي يدار بها التنوع.

لقد اتبع القادة السياسيون استراتيجيتين في التعامل مع التنوع الإثني، إحداهما استراتيجية الاستيعاب، وقد فشلت لكونها ترفض الاعتراف بالآخر، فتثير الصراعات والفوضى، وهو ما حدث في التجربة السودانية، والأخرى استراتيجية الاندماج الوظيفي التي تعترف بالآخر وتسمح له بالتعبير عن خصوصيته، وقد استخدمت هذه الاستراتيجية كأساس لاتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ واتفاقية السلام الشامل عام ٢٠٠٥.

إن الاندماج الوظيفي هو أفضل الطرق لإدارة التنوع الإثني، وذلك لأنه يعترف بالآخر ويتضمن عدداً من الخيارات، مثل الحكم الذاتي والفدرالية □

---

(١٤) نصر الدين، «الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني،» ص ٣٨.